من ج ب اوبعض ليس ب باحدى جهات يصدق كل لا ب لاج
مادام لا ب اودائما اوبالضرورة وينعكس بعكس النقيض الى كل
ج ب مادام ج اودائما اوبالضرورة وهي مناقضة للاصل والخاصتان
تنعكسان جنية لائمة اما الجنية فلانها لازمة للاعم واما الادوام فلانها
لولم يكن لاج بالفعل كان ج دائما فهو ليس ب دائما لانه كان في الجزء
الاول من الاصل ليس ب مادام ج وهو مناف لادوام الاصل واما
الشرطية فالموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية لان انتفاء اللازم
محالا فجاز ان لا يستلزم انتفاء الملزوم قلت عسى ان يعد هذا
مكابرة وجواز استلزامه عين الملزوم لا ينافي ذلك لان الحجز
استلزامه للنقيضين والجزئية الموجبة لا تنعكس يصدق قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا لم يكن انسانا وكذب قد يكون اذا كان الشيء
انسانا لم يكن حيونا فتامل وتذكر ما سلف من اثبات اللزوم الجزئي
بين كل مفهومين والسالبة منها كلية كانت اوجزئية لا تنعكس الا
جزئية اذ لو لم يصدق قد لا يكون اذا لم يكن ج لم يكن اب مع ليس
البتة اوقد لا يكون اذا كان اب فج د يصدق كلما لم يكن ج ولم يكن
اب وينعكس بهذا العكس كلما كان اب فج د وهو مناف للاصل
هذا والله اعلم بالصواب وههنا شك من وجهين الاول ان قولنا
كل لا اجتماع النقيضين لاشريك البارى صادق مع ان عكسه كل شريك
البارى اجتماع النقيضين كاذب بعدم وجود المحكوم والتباين حقائقها
الباطلة ولك ان يلتزم صدقه حقيقة وتقول عكسه صادق فافهم
فيه اشارة الى انه غير تام لان اصل الاشكال ان كل لا اجتماع النقيضين

لاشريك

لاشريك البارى صادق خارجية وعكسه خارجية كاذب فلا ينفع
التزام الحقيقة في العكس ثم الحقيقة ان اخذت بتية فالتزام صدقه
يكاد يقرب الى المكابرة ثم لا حاجة الى التزام صدق تلك بتية كانت
اوغير بتية لان الاصل لو فرض حقيقة ويكتفي بحكم الايجابي بالوجود
الفرضي للافراد فهو ممتم الصدق تكذيب العكس غير ضار ون لم يكتف
بالوجود الفرضي للايجاب فالتزام الحقيقة لا ينفع فاذن قد ظهر
ان لا جواب الا بتخصيص الدعوى بالقضايا التي يكون لنقيضي طرفيها
افراد في نفس الامر كما مر في مبحث الكليات هذا والعلم الحقيقي
عند العليم الخبير ومن ههنا امكن لك التزام تصادق الممتنعات
كلها بان ياخذ نقيضي اى ممتنعين شئت وتعقد منهما قضية موجبة
فينعكس بعكس النقيض فيلزم صدق كل منهما على الاخر نحو كل
الاجزاء لا يتجزى لا خلاء فكل خلاء جزء لا يتجزى فكان الامتناع عدم
واحد له عنوانات تارة يعبر عنه باجتماع النقيضين وتارة بالجوهر
الفرد وتارة بشريك البارى كما ان الوجوب وجود واحد لاشريك
فيه اصلا وهذا قياس خال عن الجامع ويتاكد التجويز في استلزام
الحج مطلقا اذ كل شيء يستلزم نفسه والثاني ولنمهد مقدمة وهي كلما
لم يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان موجودا دائما ازلا وابدا والا
يكن موجودا دائما فيكون معدوما في الجملة فيستلزم وجوده رفع ذلك
العدم فلا يكون غير مستلزم رفع عدم واقعي هف فنقول قولنا
كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم واقعي حق وهو ينعكس
بهذا العكس الى ما ينافي المقدمة الممهدة وهي كلما لم يستلزم وجود الحادث

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)